

الفهرس

الصفحة

الفقرات والمواضيع

٦ - ٥

المقدمة

الباب الأول

١٧ - ٧

الفصل الأول

النظرية العامة للقانون والتعريف بالشريعة الإسلامية ٣ - المجتمع ضروري للإنسان ٤ - المجتمع البشري الأول ٥ - نشوء العلاقات الاجتماعية ٦ - مدى تمتع الفرد بالحرية في المجتمع ٧ - ضرورة القانون للمجتمع ٨ - القوانين الوضعية والشرائع الإلهية ٩ - المقصود بالقوانين الوضعية والشرائع الإلهية ١٠ - تبرير إنزال الشرائع الإلهية ١١ - إنكار الشرائع الإلهية جهل بقدر الله وعظمته ١٢ - ختم الشرائع الإلهية بالشريعة الإسلامية ١٣ - تبرير ختم الشرائع الإلهية بالشريعة الإسلامية ١٤ - السيادة القانونية للشريعة الإسلامية ١٥ - المستقبل للشريعة الإسلامية ١٦ - تحذير وتنبيه

٣٠ - ١٨

الفصل الثاني

التعريف بالقانون وبيان وظيفته وخصائص القاعدة القانونية

المبحث الأول

تعريف القانون وبيان وظيفته

١٧ - تعريف القانون ١٨ - وظيفة القانون أو غايته ١٩ - وظيفة القانون في المذهب الفردي والاجتماعي ٢٠ - وظيفة القانون في المذهب الفردي ٢١ - بعض نتائج المذهب الفردي ٢٢ - نقد المذهب الفردي ٢٣ - وظيفة القانون في المذهب الاجتماعي ٢٤ - تقدير المذهب الاجتماعي وما يرد

عليه ٢٤ - مكرر - الجمع بين المذهبين ٢٥ - القانون والحق

٣٤ - ٣١

المبحث الثاني

خصائص القاعدة القانونية

٢٦ - ثلاث خصائص للقاعدة القانونية

المطلب الأول

الخصيصة الأولى

للقاعدة القانونية

هي قاعدة عامة ومجردة

٢٧ - المقصود بهذه الخصيصة ٢٨ - لا يشترط تعلق القاعدة بكل الناس

٢٩ - ما لا يعتبر قاعدة قانونية لفوات هذه الخصيصة ٣٠ - استمرار تطبيق

القاعدة القانونية ٣١ - صفة العموم والتطبيق الزماني والمكاني ٣٢ - ما

يترتب على خصيصة العموم والتجريد

٣٦ - ٣٥

المطلب الثاني

الخصيصة الثانية للقاعدة القانونية

إنها تحكم الروابط الاجتماعية

٣٣ - شرح المقصود من هذه الخصيصة ٣٤ - علاقة الإنسان بخالقه - ٣٥ -

علاقة القاعدة القانونية بواجب الإنسان نحو نفسه .

٤٥ - ٣٧

المطلب الثالث

الخصيصة الثالثة للقاعدة القانونية

الجزاء

٣٦ - اقتران القاعدة القانونية بجزاء مادي ٣٧ - الجزاء ضروري للقاعدة

القانونية ٣٨ - الطاعة الاختيارية للقاعدة القانونية ٣٩ - الطاعة الاختيارية

للقانون لا تزال من الأمانى ٤٠ - خصائص الجزاء في القاعدة القانونية

٤١ - الجزاء توقعه الدولة لا الأفراد ٤٢ - استثناء من حق الدولة في إيقاع

الجزاء ٤٣ - أنواع الجزاء ٤٤ - طبيعة الجزاء الجنائي ووظيفته ٤٥ - صور

الجزء الجنائي ٤٦ - طبيعة الجزء المدني ووظيفته ٤٧ - صور الجزء المدني

٥١ - ٤٦

المبحث الثالث

تميز القواعد القانونية عن غيرها من القواعد الطبيعية والاجتماعية

٤٨ - القواعد الطبيعية والقواعد القانونية ٤٩ - القواعد القانونية والقواعد

الدينية ٥٠ - القواعد القانونية والقواعد الأخلاقية ٥١ - التقريب بين

الأخلاق والقانون ٥٢ - القول الراجح في علاقة الأخلاق بالقانون ٥٣ -

القاعدة القانونية وقواعد المجالات.

٥٩ - ٥٢

المبحث الرابع

القواعد القانونية الآمرة والمكملة

٥٤ - التعريف بهذه القواعد ٥٥ - أساس هذا التقسيم ٥٦ - القاعدة المكملة

ملزمة كالآمرة ٥٧ - معيار التفرقة بين القواعد الآمرة والمكملة ٥٨ -

المعيار اللفظي - صياغة القاعدة القانونية ٥٩ - أمثلة للمعيار اللفظي ٦٠ -

معيار النظام العام والآداب ٦١ - تعريف النظام العام والآداب ٦٢ - تعريف

الآداب ٦٣ - ما يساعد على التعرف على طبيعة القاعدة القانونية ٦٤ -

سلطة القاضي في تحديد مفهوم النظام العام والآداب ٦٥ - جزاء مخالفة

النظام العام والآداب.

٦٠ - ٦٠

الفصل الثالث

التعريف بالشريعة الإسلامية وبيان خصائص قواعدها القانونية

٦٦ - تمهيد وتقسيم

٦٤ - ٦١

المبحث الأول

تعريف الشريعة الإسلامية

٦٧ - تعريف الشريعة في اللغة ٦٨ - الشريعة في الاصطلاح ٦٩ - معنى

الإسلام ٧٠ - تعريف الشريعة الإسلامية في الاصطلاح ٧١ - تعريف الفقه

الإسلامي - ٧٢ - علاقة الفقه بالشريعة الإسلامية ٧٣ - إطلاق اسم الشريعة

الإسلامية على الفقه الإسلامي

٦٥ - ٦٦

المبحث الثاني

القواعد القانونية وخصائصها في الشريعة الإسلامية

المطلب الأول

القواعد القانونية في الشريعة الإسلامية

٧٤ - تنظيم علاقات الإنسان في الشريعة والقانون ٧٥ - في الشريعة الإسلامية قواعد قانونية

٦٧ - ٦٨

المطلب الثاني

خصائص القاعدة القانونية في الشريعة الإسلامية

الفرع الأول

الخصيصة الأولى / التعميم والتجريد

٧٦ - العموم والتجريد في الأحكام الشرعية ٧٦ - مكرر - لا يشترط في الحكم الشرعي مخاطبة كل الناس ٧٧ - التطبيق المحدد بمدة

٦٩ - ٧٠

الفرع الثاني

الخصيصة الثانية للقاعدة الشرعية

(إنها تنظم الروابط الاجتماعية)

٧٨ - الروابط الاجتماعية والسلوك الظاهر للأفراد ٧٩ - النية إذا دلت عليها القرينة

٧٠ - ٧١

الفرع الثالث

الخصيصة الثالثة

الجزاء

٨٠ - معنى الجزاء والغرض منه ٨١ - الجزاء في القاعدة القانونية الشرعية
٨٢ - أوصاف الجزاء في القاعدة القانونية الشرعية ٨٣ - أنواع الجزاء في
القواعد القانونية الشرعية ٨٤ - الجزاء الجنائي ٨٥ - الجزاء المدني ٨٦ -
أولاً: الجزاء المباشر ٨٧ - ثانياً: إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل وقوع
المخالفة للقانون/ أ - البطلان ٨٨ - ب - : الفسخ ٨٩ - ثالثاً: التعويض

- ٩٠ - رابعاً: الجزاء المكمل ٩١ - إيقاف الجزاء الجنائي والمدني ٩٢ -
إيقاف الجزاء الجنائي ٩٣ - إيقاف الجزاءات الجنائية والمدنية ٩٣ - مكرر -
استثناء من حق الدولة في إيقاف الجزاء

٨١ - ٨٣

المبحث الثالث

القواعد الآمرة والمكملة في الشريعة الإسلامية

- ٩٤ - ماهية هذه القواعد ٩٥ - معيار التفرقة بين النوعين: أ - ما يرد في
نفس القاعدة
٩٦ - ب - معيار النظام العام والآداب

٨٤ - ٨٩

المبحث الرابع

تميز القاعدة القانونية الشرعية عن غيرها من القواعد

- ٩٧ - أولاً - التميز بينها وبين القاعدة الطبيعية ٩٨ - ثانياً - القاعدة القانونية
الشرعية والسنن الإلهية الاجتماعية ٩٩ - ثالثاً - القواعد القانونية الشرعية
والدين ١٠٠ - رابعاً - القواعد القانونية الشرعية والأخلاق ١٠١ - خامساً -
القواعد القانونية الشرعية وقواعد المجاملات

٩٠ - ١١٤

المبحث الخامس

مقصد الشريعة الإسلامية وما فيها من نزعة فردية أو اجتماعية

- ١٠٢ - تمهيد ١٠٣ - مقصد الشريعة الإسلامية ١٠٤ - النزعة الفردية
والاجتماعية في الشريعة الإسلامية ١٠٥ - الحقائق التي تقوم عليها نظرة
الشريعة إلى الفرد والمجتمع: أولاً الفرد كائن مستقل عن غيره ١٠٦ -
الحقيقة الثانية: ضرورة المجتمع للإنسان وبالعكس ١٠٧ - الحقيقة الثالثة:
للإنسان كيان اجتماعي ١٠٨ - الحقيقة الرابعة: للمجتمع كيان مستقل عن
أفراده ١٠٩ - الحقيقة الخامسة: طبيعة خطاب الشارع للإنسان
١١٠ - الحقيقة السادسة: لا تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع
١١١ - الحقيقة السابعة: خطاب الشارع للجماعة ١١٢ - الحقيقة الثامنة:
مصالح الأفراد والجماعة متفقة وغير متنافرة ١١٣ - الحقيقة التاسعة:
المصالح مختلفة من حيث أهميتها ١١٤ - الحقيقة العاشرة: سلطان الإرادة

١٣٠

المطلب الثالث

قانون المرافعات المدنية والتجارية

١٥٥ - تعريفه وموضوعه

١٣٦ - ١٣١

المطلب الرابع

القانون الدولي الخاص

١٥٦ - تمهيد ١٥٧ - العلاقة الوطنية بجميع عناصرها ١٥٨ - العلاقة القانونية الأجنبية في أحد عناصرها ١٥٩ - ما يشترط العلاقة القانونية الأجنبية في أحد عناصرها ١٦٠ - المسألة الأولى: معرفة القانون الواجب التطبيق ١٦١ - المسألة الثامنة: مدى اختصاص القاضي الوطني في نظر هذه القضية ١٦٢ - تعريف القانون الدولي الخاص وموضوعه ١٦٣ - القانون الدولي الخاص قانون وطني ١٦٤ - مصادر القانون الدولي الخاص

١٣٦

المطلب الخامس

قانون العمل

١٦٥ - تعريفه

١٣٧ - ١٣٨

المبحث الثالث

فروع الشريعة الإسلامية

المطلب الأول

شمول الشريعة الإسلامية

١٦٦ - الشمول من خصائص الشريعة الإسلامية ١٦٧ - أقسام أحكام الشريعة ١٦٨ - أقسام الأحكام العملية

١٣٩ - ١٤٨

المطلب الثاني

فروع القانون العام في الشريعة الإسلامية

الفرع الأول

القانون الدولي العام الإسلامي

١٦٩ - في الشريعة الإسلامية قانون دول عام ١٧٠ - ما يلاحظ على هذا

التعريف وما يستخلص منه ١٧١ - مصادر القانون الدولي العام الإسلامي :
أولاً - القرآن الكريم ١٧٢ - ثانياً - السنة النبوية المطهرة ١٧٣ - ثالثاً - آراء
الفقهاء واجتهاداتهم ١٧٤ - رابعاً - العرف ١٧٥ - خامساً المعاهدات ١٧٦ -
مراعاة الأخلاق في القانون الدولي العام الإسلامي ١٧٧ - أمثلة رائعة
لمراعاة الأخلاق في القانون الدولي العام الإسلامي : أولاً - لزوم التقيد
بمقتضيات العدل ١٧٨ - ثانياً قاعدة المعاملة بالمثل ١٧٩ - ثالثاً قصر
المسؤولية على من قام فيه سببها ١٨٠ - رابعاً - قاعدة شرعية الوسيلة مع
شرعية الغاية ١٨١ - خامساً - إيقاف قاعدة المعاملة بالمثل لرعاية العدالة

١٤٩ - ١٥١

الفرع الثاني

القانون الدستوري الإسلامي

١٨٢ - الشريعة الإسلامية والقانون الدستوري ١٨٣ - رئيس الدولة في
القانون الدستوري الإسلامي ١٨٤ - نظام الحكم يقوم على الشورى ١٨٥ -
وجود السلطات الثلاث في الدولة ١٨٦ - حقوق الأفراد في القانون
الدستوري الإسلامي

١٥٢ - ١٥٣

الفرع الثالث

القانون الإداري الإسلامي

١٨٧ - وجوده في الشريعة الإسلامية ١٨٨ - اختيار الموظفين

١٥٣ - ١٦٠

الفرع الرابع

القانون الجنائي الإسلامي

١٨٩ - تعريفه ١٩٠ - أساس اعتبار الفعل جريمة ١٩١ - أنواع الجرائم
١٩٢ - العقوبات الشرعية ١٩٣ - المساواة في إقامة العقوبات الشرعية
١٩٤ - تشريع العقاب من رحمة الله بعباده ١٩٥ - العقوبة بقدر الجريمة
١٩٦ - في العقاب كفاية من الردع ١٩٧ - الاختلاف بين القانون الجنائي
الإسلامي والقانون الجنائي الوضعي ١٩٨ - قانون الإجراءات الجنائية

١٦٠ - ١٦١

الفرع الخامس

القانون المالي الإسلامي

١٩٩ - القانون المالي في الشريعة الإسلامية ٢٠٠ - القانون المالي والنظام الاقتصادي الإسلامي

١٦٢ - ١٦٤

المطلب الثاني

فروع القانون الخاص في الشريعة الإسلامية

الفرع الأول

القانون المدني (المعاملات المالية)

٢٠١ - في الشريعة الإسلامية أحكام المعاملات ٢٠٢ - أوجه الخلاف بين القانون المدني الوضعي والإسلامي ٢٠٣ - أولاً - مراعاة الأخلاق في القانون المدني الإسلامي ٢٠٤ - ثانياً - مراعاة الجانب الديني

١٦٥

الفرع الثاني

القانون التجاري الإسلامي

٢٠٥ - تعريفه وموضوعه

١٦٥ - ١٦٦

الفرع الثالث

قانون الأحوال الشخصية الإسلامي

٢٠٦ - التعريف بهذا القانون ٢٠٧ - المقصود بالأحوال الشخصية

١٦٦ - ١٧٠

الفرع الرابع

القانون الدولي الخاص الإسلامي

٢٠٨ - القانون الدولي الخاص في الشريعة الإسلامية ٢٠٩ - قواعد القانون الدولي الخاص الإسلامي قواعد موضوعية ٢١٠ - السبب في طبيعة قواعد القانون الدولي الخاص الإسلامي قواعد موضوعية ٢١١ - لزيادة التوضيح والبيان ٢١٢ - اختصاص القاضي المسلم بالنظر في القضايا ذات العنصر الأجنبي

١٧١ - ١٧٠

الفرع الخامس

قانون المرافعات المدنية والتجارية

٢١٣ - تعريفه وموضوعه ٢١٤ - في الشريعة قانون للمرافعات المدنية والتجارية ٢١٥ - ما يلاحظ على قانون المرافعات الإسلامي

١٧٥ - ١٧٢

الباب الثاني

المصادر الرسمية للقانون والشريعة

الفصل الأول

تعريف المصادر الرسمية للقانون وتعدادها

٢١٦ - تعريف المصدر للقانون ٢١٧ - تعداد المصادر الرسمية للقانون (في القانون المصري)

٢١٨ - تعداد المصادر الرسمية للقانون (في القانون اليمني) ٢١٨ - مكرر منهج البحث

١٨٠ - ١٧٥

المبحث الأول

التشريع

المطلب الأول

تعريف التشريع ومقارنته بالعرف وبيان أنواعه

٢١٩ - تعريف التشريع وبيان المقصود منه ٢٢٠ - التشريع في مقدمة المصادر الرسمية ٢٢١ - مقارنة بين التشريع والعرف ٢٢٢ - مزايا العرف وعيوبه ٢٢٢ - مكرر - مزايا التشريع وعيوبه ٢٢٣ - رجحان التشريع على العرف ٢٢٤ - السلطة التي تملك حق التشريع في القانون الوضعي ٢٢٥ - أنواع التشريع ٢٢٦ - أولاً التشريع الأساسي ٢٢٧ - ثانياً - التشريع العادي ٢٢٨ - ثالثاً التشريع الفرعي ٢٢٩ - ترتيب أنواع التشريع من حيث الأهمية والقوة

١٨٢ - ١٨٠

المطلب الثاني

نفاذ التشريع والاعتذار بجهله عن مخالفته

٢٣٠ - نفاذ التشريع ٢٣١ - لا يجوز الاعتذار بجهل القانون عن مخالفته

١٨٥ - ١٨٢

المطلب الثالث

إلغاء التشريع وأنواعه وتفسيره

- ٢٣٢ - إلغاء التشريع أو نسخه ٢٣٣ - النسخ الصريح والضمني ٢٣٤ - التشريع لا يلغى بالعرف أو بعدم استعماله ٢٣٥ - تفسير التشريع وأنواعه ٢٣٦ - النوع الأول - التفسير القضائي ٢٣٧ - ثانياً - التفسير الفقهي ٢٣٨ - التفسير التشريعي ٢٣٩ - قواعد تفسير النصوص

١٩٧ - ١٨٦

المطلب الرابع

سريان التشريع في الزمان

- ٢٤٠ - مقدمة وتمهيد ٢٤١ - قواعد لمعرفة النطاق الزمني لسريان التشريع القديم والجديد: القاعدة الأولى ٢٤٢ - القاعدة الثانية ٢٤٣ - استثناءات ترد على قاعدة عدم رجعية القانون ٢٤٤ - القاعدة الثالثة ٢٤٥ - القاعدة عند أصحاب النظرية التقليدية (نظرية الحقوق المكتسبة) ٢٤٦ - استثناءات من نظرية (الحقوق المكتسبة) ٢٤٧ - نقد نظرية الحقوق المكتسبة ٢٤٨ - النظرية الحديثة ٢٤٩ - استثناء مقبول من مفهوم النظرية الحديثة ٢٥٠ - قيود على هذا الاستثناء ٢٥٠ - مكرر خلاصة مفهوم النظرية الحديثة ٢٥١ - مزايا النظرية الحديثة ٢٥٢ - ما يرد على النظرية الحديثة ٢٥٣ - سريان القانون في الزمان في القانون اليمني ٢٥٤ - شرح هذه المادة من القانون اليمني ٢٥٥ - أمثلة لما قرره القانون اليمني

٢٠٣ - ١٩٨

المبحث الثاني

الدين

- ٢٥٦ - متى يكون الدين مصدراً رسمياً للقانون ٢٥٧ - الشريعة الإسلامية ومسائل الأحوال الشخصية ٢٥٨ - المقصود بالأحوال الشخصية ٢٥٩ - مفهوم الأحوال الشخصية في قرار لمحكمة النقض المصرية ٢٦٠ - مفهوم الأحوال الشخصية في قانون نظام القضاء المصري ٢٦١ - الشريعة الإسلامية كمصدر رسمي أو تاريخي في مصر ٢٦٢ - أولاً - الوقف ٢٦٣ -

ثانياً - الهبة ٢٦٤ - ثالثاً - الميراث والوصية ٢٦٥ - رابعاً مسائل الأهلية والولاية على المال ٢٦٦ - خامساً - المسائل المتعلقة بالأسرة

٢٠٥ - ٢٠٤

المبحث الثالث

العرف

المطلب الأول

تعريفه ومرتبته بين مصادر القانون

٢٦٧ - تعريف العرف ٢٦٨ - مرتبته بين المصادر الرسمية للقانون ٢٦٩ - العرف أسبق المصادر في الظهور

٢٠٨ - ٢٠٥

المطلب الثاني

أركان العرف

٢٧٠ - للعرف ركنان ٢٧١ - أولاً - الركن المادي ٢٧٢ - ثانياً - الركن المعنوي للعرف ٢٧٣ - العرف والعادة الاتفاقية ٢٧٤ - العادة الاتفاقية والقواعد القانونية المكملة ٢٧٥ - نتائج التفرقة بين العرف والعادة الاتفاقية

٢١٠ - ٢٠٨

المطلب الثالث

القوة الملزمة للعرف

٢٧٦ - قوة العرف إزاء التشريع ٢٧٧ - أولاً العرف يكمل التشريع ٢٧٨ - ثانياً العرف معاون للتشريع

٢١٣ - ٢١٠

المبحث الرابع

مبادئ الشريعة الإسلامية

٢٧٩ - تمهيد ٢٨٠ - ماهية مبادئ الشريعة الإسلامية عند شراح القانون المصري ٢٨١ - مبادئ الشريعة الإسلامية في القانون المدني اليمني

٢١٥ - ٢١٣

المبحث الخامس

مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة

٢٨٢ - آخر المصادر الرسمية ٢٨٣ - المقصود بمبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة ٢٨٤ - إنشاء القانون تحت ستار العدالة والقانون الطبيعي ٢٨٥ - مبادئ العدالة في القانون اليمني

الفصل الثاني

مصادر التشريع الإسلامية

٢٨٦ - تمهيد ٢٨٦ - مكرر منهج البحث

المبحث الأول

تعداد مصادر الشريعة الإسلامية والفقه وترتيبها

- ٢٨٧ - تقسيمات تعداد مصادر الشريعة الإسلامية ٢٨٨ - التقسيم الأول
 ٢٨٩ - التقسيم الثاني ٢٩٠ - التقسيم الثالث ٢٩١ - مرجع الأدلة -
 المصادر - بأنواعها إلى كتاب الله ٢٩٢ - ترتيب الأدلة (المصادر) ٢٩٣ -
 الأدلة على الترتيب المذكور

المبحث الثاني

القرآن الكريم

- ٢٩٤ - تعريفه ٢٩٥ - حجته ٢٩٦ - أنواع أحكام القرآن الكريم ٢٩٧ -
 القسم الأول ٢٩٨ - القسم الثاني ٢٩٩ - القسم الثالث ٣٠٠ - بيان القرآن
 الكريم للأحكام ٣٠١ - النوع الأول لبيان القرآن الكريم للأحكام ٣٠٢ -
 النوع الثاني لبيان القرآن الكريم للأحكام ٣٠٣ - النوع الثالث لبيان القرآن
 للأحكام ٣٠٤ - الحكمة في ورود المبادئ العامة في القرآن الكريم ٣٠٥ -
 الحكمة في ورود الأحكام المجملة في القرآن الكريم ٣٠٦ - أسلوب
 القرآن الكريم في بيان الأحكام ٣٠٧ - أهمية معرفة أسلوب القرآن الكريم
 في بيانه للأحكام ٣٠٨ - ربط الأحكام بالعقيدة الإسلامية ٣٠٩ - تكرار
 الأحكام وبثها في سور القرآن الكريم ٣١٠ - دلالة القرآن على الأحكام
 ٣١١ - تفسير نصوص الأحكام في القرآن الكريم ٣١٢ - أنواع تفسير
 نصوص القرآن الكريم ٣١٣ - قواعد تفسير النصوص الشرعية تطبق على
 تفسير القوانين الوضعية

المبحث الثالث

السنة النبوية المطهرة

- ٣١٤ - تعريف السنة ٣١٥ - السنة مصدر للتشريع ٣١٦ - الأدلة من الكتاب

على حجية السنة وكونها مصدراً للتشريع ٣١٧ - دلالة الإجماع على حجية السنة ٣١٨ - دلالة المعقول على حجية السنة ٣١٩ - هل كل ما يصدر عن النبي ﷺ تشريع؟ ٣٢٠ - أنواع السنة من حيث ماهيتها ٣٢١ - أولاً السنة القولية ٣٢٢ - ما يعتبر وما لا يعتبر تشريعاً من السنة القولية ٣٢٣ - ثانياً - السنة الفعلية ٣٢٤ - ما لا يعتبر من أفعاله ﷺ تشريعاً ٣٢٥ - ما يعتبر تشريعاً للأمة من أفعاله ﷺ ٣٢٦ - ثالثاً - السنة التقريرية ٣٢٧ - أنواع السنة من حيث ورودها إلينا ٣٢٨ - أولاً السنة المتواترة ٣٢٩ - ثانياً السنة المشهورة ٣٣٠ - ثالثاً سنة الآحاد ٣٣١ - مدى حجية سنة الآحاد واعتبارها مصدراً للتشريع ٣٣٢ - أنواع الأحكام التي وردت في السنة ٣٣٣ - دلالة السنة على الأحكام ٣٣٤ - تفسير نصوص السنة النبوية

٢٤٨ - ٢٥١

المبحث الرابع

الإجماع

٣٣٥ - تعريفه ٣٣٦ - شروط الإجماع ٣٣٧ - الإجماع مصدر للأحكام الشرعية ٣٣٨ - مستند الإجماع ٣٣٩ - أهمية الإجماع في الوقت الحاضر

٢٥٢ - ٢٦٠

المبحث الخامس

العرف

٣٤٠ - تعريفه ٣٤١ - أنواع العرف ٣٤٢ - العرف العملي ٣٤٣ - العرف القولي ٣٤٤ - العرف العام والعرف الخاص ٣٤٥ - العرف الصحيح والعرف الفاسد ٣٤٦ - حجية العرف ٣٤٧ - الدليل الأول على حجية العرف ٣٤٨ - الدليل الثاني على حجية العرف ٣٤٩ - الدليل الثالث على حجية العرف ٣٥٠ - شروط اعتبار العرف: الشرط الأول ٣٥١ - الشرط الثاني لاعتبار العرف ٣٥٢ - الشرط الثالث لاعتبار العرف ٣٥٣ - الشرط الرابع لاعتبار العرف ٣٥٤ - العرف مرجع لتطبيق الأحكام ٣٥٥ - بعض القواعد الفقهية المبنية على العرف

المطلب الأول

القياس

٣٥٧ - تعريفه ٣٥٨ - أركان القياس ٣٥٩ - القياس لا يثبت حكماً وإنما يكشفه ٣٦٠ - أمثلة على القياس ٣٦١ - شروط القياس ٣٦٢ - أقسام القياس ٣٦٣ - أولاً - القياس الأولي ٣٦٤ - ثانياً - القياس المساوي ٣٦٥ - ثالثاً - القياس الأدنى

المطلب الثاني

الاستحسان

٣٦٦ - تعريفه ٣٦٧ - الأمثلة ٣٦٨ - أنواع الاستحسان ٣٦٩ - أولاً - الاستحسان بالنص ٣٧٠ - ثانياً - الاستحسان بالإجماع ٣٧١ - ثالثاً - الاستحسان بالعرف ٣٧٢ - استحسان للضرورة ٣٧٣ - خامساً - استحسان بالمصلحة ٣٧٤ - سادساً - استحسان بالقياس الخفي

المطلب الثالث

المصلحة المرسلة

٣٧٤ - مكرر - تعريف المصلحة ٣٧٥ - أنواع المصالح ٣٧٦ - المصالح المعتبرة ٣٧٧ - المصالح الملغاة ٣٧٨ - المصالح المرسلة ٣٧٩ - حجية المصالح المرسلة ٣٨٠ - شروط العمل بالمصلحة المرسلة ٣٨١ - بعض الاجتهادات على أساس المصلحة المرسلة

المطلب الرابع

سد الذرائع

٣٨٢ - تعريف سد الذرائع ٣٨٣ - ما لا يدخل في نطاق بحثنا عن سد الذرائع ٣٨٤ - الأفعال المباحة بذاتها المفضية إلى المفساد ٣٨٥ - النوع

الأول ٣٨٦ - النوع الثاني ٣٨٧ - النوع الثالث ٣٨٨ - تحرير موضوع سد الذرائع ٣٨٩ - القول الراجع ٣٩٠ - علاقة سد الذرائع بالمصلحة المرسلة

٢٧٩ - ٢٨٧

المبحث السابع

نفاذ الأحكام الشرعية وتغييرها

٣٩١ - الأحكام الشرعية واجبة النفاذ في دار الإسلام ٣٩٢ - لا يصح الدفع بالجهل بأحكام الشريعة الإسلامية ٣٩٣ - ما تشمله قاعدة لا يصح الدفع بالجهل بالأحكام ٣٩٤ - الدفع بالجهل بالوقائع مقبول ٣٩٥ - تغير الأحكام الشرعية أو إبطالها: أولاً - الأحكام القطعية ٣٩٦ - اعتراض ودفعه ٣٩٧ - اعتراض آخر ودفعه ٣٩٨ - ثانياً - الأحكام المجمع عليها ٣٩٩ - ثالثاً - الأحكام المبنية على العرف ٤٠٠ - الأحكام المبنية على الاجتهاد ٤٠١ - سريان الشريعة الإسلامية من حيث الزمان: مبدأ عدم رجعية الشريعة الإسلامية ٤٠٢ - ضوابط مبدأ عدم رجعية الشريعة الإسلامية ٤٠٣ - الفرض الأول ٤٠٤ - الفرض الثاني ٤٠٥ - الفرض الثالث

٢٨٨ - ٢٩٣

الباب الثالث

الحق في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي

الفصل الأول

تعريف الحق وبيان صلته بالشريعة والقانون

المبحث الأول

تعريف الحق

٤٠٦ - تعريف الحق في القانون ٤٠٧ - التعريف الأول ٤٠٨ - التعريف الثاني ٤٠٩ - التعريف الثالث ٤١٠ - التعريف الرابع ٤١١ - المقصود بعنصر (الاستثثار) ٤١٢ - عنصر التسلط ٤١٣ - تعريف الحق في الشريعة الإسلامية (أ) تعريف الحق في اللغة ٤١٤ - (ب) تعريف الحق في اصطلاح الفقهاء ٤١٥ - تعريف الحق في اصطلاح علماء أصول الفقه ٤١٦ - التعريف المختار للحق في الشريعة الإسلامية

٢٩٣ - ٢٩٥

المبحث الثاني

صلة الحق بالشرعية الإسلامية والقوانين الوضعية

المطلب الأول

صلة الحق بالقوانين الوضعية

٤١٧ - تمهيد ٤١٨ - أيهما الأصل لغيره: الحق أم القانون؟ ٤١٩ - الرأي الأول: لأصحاب المذهب الفردي ٤٢٠ - الرأي الثاني: رأي أصحاب المذهب الاجتماعي ٤٢١ - الرأي الثالث: رأي المتوسطين

٢٩٦ - ٢٩٩

المطلب الثاني

صلة الحق بالشرعية الإسلامية

٤٢٢ - تمهيد ٤٢٣ - الشرعية الإسلامية هي مانحة الحقوق للأفراد ٤٢٤ - حقوق الأفراد تقابلها واجبات عليهم ٤٢٥ - الحكم الشرعي وعلاقته بالحقوق والواجبات ٤٢٦ - السبيل لمعرفة الحقوق والواجبات ٤٢٧ - النزعة الفردية والاجتماعية في منح الحقوق ٤٢٨ - أصول وقيود الحقوق والواجبات

٣٠٠ - ٣٠٤

المبحث الثالث

أنواع الحقوق في الشرعية الإسلامية والقوانين الوضعية

المطلب الأول

أنواع الحقوق في القوانين الوضعية

٤٢٩ - تقسيم الحقوق وأنواع كل قسم ٤٣٠ - أولاً - الحقوق السياسية ٤٣١ - ثانياً - الحقوق المدنية ٤٣٢ - أنواع الحقوق المدنية ٤٣٣ - الحقوق العامة ٤٣٤ - مزايا الحقوق العامة ٤٣٥ - الحقوق الخاصة ٤٣٦ - حقوق الأسرة ٤٣٧ - الحقوق المالية ٤٣٧ - مكرر - منهج بحث الحقوق المالية

٣٠٤ - ٣٠٩

الفرع الأول

الحقوق العينية

٤٣٨ - تعريف الحق العيني ٤٣٩ - الحقوق العينية الأصلية ٤٤٠ - حق

الملكية ٤٤١ - الحقوق المتفرعة عن الملكية ٤٤٢ - أولاً - حق الانتفاع
٤٤٣ - ثانياً حق الاستعمال ٤٤٤ - ثالثاً - حق السكن ٤٤٥ - رابعاً حق
الحكر ٤٤٦ - خامساً - الحقوق الارتفاقية ٤٤٧ - الحقوق العينية التبعية
٤٤٨ - أولاً - الرهن الحيازي ٤٤٩ - ثانياً الرهن الرسمي ٤٥٠ - الفرق بين
الرهن الحيازي والرهن الرسمي ٤٥١ - ثالثاً - حق الاختصاص ٤٥٢ -
رابعاً - حقوق الامتياز

٣١٠ - ٣١١

الفرع الثاني

الحق الشخصي

٤٥٣ - تعريف الحق الشخصي ٤٥٤ - التفريق بين الحق الشخصي والحق
العيني

٣١٢ - ٣١٦

الفرع الثالث

الحقوق الذهنية أو المعنوية

٤٥٥ - تعريف هذه الحقوق ٤٥٦ - المقصود بالمؤلف ٤٥٧ - طبيعة
الحقوق الذهنية ومنها حق المؤلف ٤٥٨ - أولاً - الحق المعنوي في هذه
الحقوق ٤٥٩ - ثانياً - الحق المالي في هذه الحقوق ٤٦٠ - الفرق بين
الحق المعنوي والحق المالي وما يترتب عليهما

٣١٦ - ٣١٦

المطلب الثاني

أنواع الحقوق في الشريعة الإسلامية

٤٦١ - تمهيد

٣١٦ - ٣١٦

الفرع الأول

الحقوق السياسية

٤٦٢ - تعريفها

٣١٧ - ٣١٨

أولاً حق تولي الوظائف العامة

٣٦٣ - طبيعة هذا الحق ٤٦٤ - الدليل على أن هذا الحق تكليف ٤٦٥ -
الغرض من تولي الوظائف العامة

٣٢١ - ٣٢١

ثانياً - حق الانتخاب وحق الترشيح

٤٦٦ - انتخاب رئيس الدولة والترشيح لمنصبه ٤٦٧ - أساس حق الأمة في انتخاب الخليفة ٤٦٨ - علاقة الخليفة بالأمة

ثالثاً - انتخاب مجلس الشورى ومجلس النواب والترشيح لعضويته

٤٦٩ - أهمية الشورى في الإسلام ٤٧٠ - الشورى من قواعد الحكم في الإسلام ٤٧١ - مجلس الشورى ينوب عن الأمة في المشاورة

٣٢١ - ٣٣١

الفرع الثاني

الحقوق العامة

٤٧١ - مكرر - تعريفها ٤٧٢ - أولاً الحرية الشخصية ٤٧٣ - الحرية الشخصية ضرورة للإنسان ٤٧٤ - الحرية الشخصية مكفولة للإنسان بحكم الشريعة الإسلامية ٤٧٥ - حق الحياة مصون ومحترم ٤٧٦ - تشريع القصاص لحماية حق الحياة للناس ٤٧٧ - الإلزام والالتزام يدفع الاعتداء على الغير ٤٧٨ - لا يجوز الاعتداء على حرية الإنسان ٤٧٩ - لا يجوز تعذيب المتهمين ٤٨٠ - الذميون كالمسلمين في التمتع بالحرية الشخصية ٤٨١ - حرية التنقل ٤٨٢ - الخروج من الدولة والرجوع إليها ٤٨٣ - حق الدولة في تضيق حرية التنقل ٤٨٤ - الذمي كالمسلم في حرية التنقل ٤٨٥ - حرمة المسكن ٤٨٦ - حرية الرأي ٤٨٧ - حرية الرأي حق للمسلم وواجب عليه ٤٨٨ - لا يجوز إيذاء الشخص لرأيه ٤٨٩ - حدود حرية الرأي ٤٩٠ - ما يلاحظه المسلم في استعماله حرية الرأي ٤٩١ - حق العمل ٤٩٢ - حق الفرد في العمل وحرية فيه

٣٣١ - ٣٤٦

الفرع الثالث

الحقوق الخاصة

حقوق الأسرة والحقوق المالية

٤٩٣ - المقصود بحقوق الأسرة ٤٩٤ - الشريعة الإسلامية تحكم حقوق الأسرة ٤٩٦ - الحقوق المالية ٤٩٧ - أولاً الحق العيني: تعريفه وأنواعه

٤٩٨ - حق الملكية، تعريفه في الاصطلاح الشرعي ٤٩٩ - خصائص حق الملكية ٥٠٠ - طبيعة حق الملكية ٥٠١ - قيود حق الملكية ٥٠٢ - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية: أولاً حق الانتفاع ٥٠٣ - ثانياً - حق الاستعمال ٥٠٤ - ثالثاً - حق السكن ٥٠٥ - ب - حق الحكر ٥٠٦ - خامساً حقوق الارتفاق ٥٠٧ - أ - حق المجرى ٥٠٨ - حق المسيل ٥٠٩ - ج - حق المرور ٥١٠ - د - حق التعلي ٥١١ - ثانياً - الحقوق العينية التبعية: أ - الرهن الحيازي ٥١٢ - تعريفه ٥١٣ - مشروعيته ٥١٤ - من شروط الرهن الحيازي: القبض ٥١٥ - لا يغلّق الرهن ٥١٦ - ب - الرهن الرسمي ٥١٧ - ج - حق الاختصاص ٥١٨ - د - حق الامتياز

٣٤٦ - ٣٤٧

الفرع الرابع

الحق الشخصي في الشريعة الإسلامية

٥١٩ - تعريفه ٥٢٠ - التفرقة بين الحق الشخصي والحق العيني

٣٤٧ - ٣٥٠

الفرع الخامس

الحقوق المعنوية (الذهنية)

ومنها (حق المؤلف)

الحقوق الذهنية أو المعنوية ٥٢١ - تمهيد ٥٢٢ - حق المؤلف جديد على الفقه الإسلامي ٥٢٣ - هل النتاج الفكري مال؟ ٥٢٤ - الراجح أن المنافع أموال ٥٢٥ - النتاج الفكري والعرف ٥٢٦ - حق المؤلف ووضع القواعد لتنظيمه

٣٥١

الفصل الثاني

أركان الحق

٥٢٧ - ركن الحق ٥٢٨ - منهج البحث

٣٥١ - ٣٥٢

المبحث الأول

أشخاص الحق في القانون الوضعي

٥٢٩ - المقصود بالشخص في اصطلاح القانون

الفرع الأول

بدء الشخصية القانونية وانتهاءها (مدة الشخصية)

- ٥٣١ - بدء الشخصية القانونية للإنسان بولادته حياً ٥٣٢ - مركز الجنين (الحمل المستكن) ٥٣٣ - انتهاء الشخصية القانونية بالوفاة ٥٣٤ - مركز المفقود ٥٣٥ - حكم المفقود ٥٣٦ - حكم المفقود في حالته الأولى في القانون المصري ٥٣٧ - حكم المفقود في حالته الأولى في القانون اليمني ٥٣٨ - حكم الحالة الثانية للمفقود في القانون المصري ٥٣٩ - الحالة الثانية للمفقود وحكمها في القانون اليمني ٥٤٠ - الحالة الثالثة ظهور المفقود حياً بعد الحكم بموته، وحكمها في القانون المصري ٥٤١ - حكم الحالة الثالثة في القانون اليمني

الفرع الثاني

الميزة الأولى للشخصية القانونية

الاسم

- ٥٤٢ - الاسم من حقوق الشخصية المميزة لها ٥٤٣ - تكوين الاسم ٥٤٤ - الاسم التجاري

الفرع الثالث

الميزة الثانية للشخصية القانونية

الحالة

- ٥٤٥ - تعريفها ٥٤٦ - العنصر الأول للحالة انتساب الشخص إلى دولة معينة ٥٤٧ - أهمية الجنسية للإنسان ٥٤٨ - العنصر الثاني للحالة انتساب الشخص إلى أسرة معينة ٥٤٩ - أهمية الانتساب إلى أسرة معينة، وآثار القرابة ٥٥٠ - العنصر الثاني للحالة انتساب الشخص إلى دين معين

٣٦٩ - ٣٦٧

الفرع الرابع

الميزة الثالثة للشخصية القانونية للشخص الطبيعي الموطن

٥٥١ - تعريف الموطن ٥٥٢ - كيفية تحديد الموطن ٥٥٣ - الموطن في القانون اليمني

٣٧٢ - ٣٦٩

الفرع الخامس

الأهلية

٥٥٤ - أهلية الوجوب وأهلية الأداء ٥٥٥ - مناط أهلية الأداء ٥٥٦ - قواعد الأهلية من النظام العام ٥٥٧ - تدرج الإنسان في أهلية الأداء ٥٥٨ - تصرفات الشخص نظراً لأهلية الأداء ٥٥٩ - عوارض الأهلية ٥٦٠ - أولاً الجنون والعتة ٥٦١ - ثانياً السفه والغفلة

٣٧٦ - ٣٧٢

المطلب الثاني

الشخص الاعتباري

٥٦٢ - تمهيد وتعريف ٥٦٣ - عناصر وجود الشخص الاعتباري ٥٦٤ - انتهاء الشخص الاعتباري ٥٦٥ - مدى الشخصية القانونية المقررة للشخص الاعتباري ٥٦٦ - خصائص الشخصية للشخص الاعتباري ٥٦٧ - أولاً: الاسم ٥٦٨ - ثانياً موطن الشخص الاعتباري (المعنوي) ٥٦٩ - ثالثاً - الحالة ٥٧٠ - رابعاً - الذمة ٥٧١ - أنواع الشخص الاعتباري ٥٧٢ - الأشخاص المعنوية العامة ٥٧٣ - الأشخاص المعنوية الخاصة

٣٧٧ - ٣٧٧

المبحث الثاني

أشخاص الحق في الشريعة الإسلامية

المطلب الأول

الشخص الطبيعي

٥٧٤ - الشخص الطبيعي وثبوت الشخصية القانونية له

٣٨٠ - ٣٧٧

الفرع الأول

بدء الشخصية القانونية وانتهاءها للشخص الطبيعي

٥٧٥ - بدء الشخصية القانونية للإنسان ٥٧٦ - ثبوت أهلية وجوب ناقصة
للجنين ٥٧٧ - انتهاء الشخصية القانونية للإنسان ٥٧٨ - المفقود وأحكامه
٥٧٩ - القاعدة في حال فقده ٥٨٠ - حكم زوجة المفقود ٥٨١ - حكم
القاضي بموت المفقود ٥٨٢ - ظهور المفقود حياً بعد الحكم بموته

٣٨٠ - ٣٨١

الفرع الثاني

الميزة الأولى للشخص الطبيعي ذي الشخصية القانونية

الاسم

٥٨٣ - تسمية المولود ٥٨٤ - اختيار الاسم الحسن ٥٨٥ - يجوز تغيير الاسم

٣٨٧ - ٣٨٨

الفرع الثالث

حالة الشخص الطبيعي

٥٨٦ - الحالة للشخص الطبيعي من مميزات الشخصية له ٥٨٧ - أولاً
انتسابه إلى دولة معينة ٥٨٨ - ثانياً الانتساب إلى أسرة معينة ٥٨٩ - رابطة
الأصول والفروع والحواشي ٥٩٠ - قواعد النسب في نظام الأسرة ٥٩١ -
إبطال نظام التبني ٥٩٢ - احتساب درجة القرابة ٥٩٣ - قرابة المصاهرة ٥٩٤ -
الحكم الشرعي في رابطة المصاهرة ٥٩٥ - ما يترتب على الانتساب إلى
أسرة معينة ٥٩٦ - ثالثاً - ومن عناصر الحالة الانتساب إلى دين معين

٣٨٧ - ٣٨٨

الفرع الرابع

الموطن

٥٩٧ - موطن الشخص ٥٩٨ - موطن الشخص في الفقه الإسلامي ٥٩٩ - يجوز
لولي الأمر أن يحدد موطن الشخص

٣٨٩ - ٣٩٠

الفرع الخامس

الأهلية في الشريعة الإسلامية

٦٠٠ - تعريف الأهلية ٦٠١ - أهلية الوجوب ٦٠٢ - أهلية الأداء ٦٠٣ -
الأهلية الكاملة والأهلية الناقصة ٦٠٤ - الدور الأول - دور الجنين ٦٠٥ -
الدور الثاني - من الانفصال إلى التمييز ٦٠٦ - الدور الثالث - من دور

التمييز إلى سن البلوغ ٦٠٧ - الدور الرابع - دور ما بعد البلوغ ٦٠٨ -
عوارض الأهلية ٦٠٩ - أنواع العوارض

٣٩٧ - ٣٩٥

المبحث الثالث

الشخص الاعتباري في الشريعة الإسلامية

٦١٠ - تمهيد ٦١١ - هل في الشريعة الإسلامية شخص اعتباري؟ ٦١٢ -
من تطبيقات فكرة الشخص الاعتباري في الشريعة الإسلامية ٦١٣ - نظام
الوقت وفكرة الشخص الاعتباري ٦١٤ - انتهاء الشخص الاعتباري ٦١٥ -
مدى الشخصية القانونية المقررة للشخص الاعتباري ٦١٦ - اسم الشخص
الاعتباري وموطنه وحالته ٦١٧ - أهلية الأداء للشخص الاعتباري ٦١٨ -
ذمة الشخص الاعتباري

٣٩٩ - ٣٩٨

المبحث الرابع

محل الحق في القوانين الوضعية

٦١٩ - تعريف محل الحق ٦٢٠ - اختلاف محل الحق باختلاف نوع الحق
٦٢١ - منهج البحث

٤٠٠ - ٣٩٩

المطلب الأول

الأعمال

محل الحق الشخصي

٦٢٢ - صور العمل محل الحق الشخصي ٦٢٣ - شروط العمل محل الحق
٦٢٤ - الشرط الأول أن يكون ممكناً ٦٢٥ - الشرط الثاني: التعيين ٦٢٦ -
الشرط الثالث: شروعية العمل

٤٠٢ - ٤٠١

المطلب الثاني

الأشياء (محل الحق العيني)

٦٢٦ - الشيء والمال ٦٢٧ - مكرر - ما يشترط في الشيء ليكون محلاً
للحق العيني ٦٢٨ - الأشياء الخارجة عن التعامل بطبيعتها ٦٢٩ - الأشياء
الخارجة عن التعامل بحكم القانون

تقسيمات الأشياء محل الحق العيني

- ٦٣٠ - التقسيم الأول: الأشياء العامة والأشياء الخاصة ٦٣١ - حكم الأشياء العامة ٦٣٢ - الأشياء الخاصة وحكمها ٦٣٣ - التقسيم الثاني: العقارات والمنقولات ٦٣٤ - أهمية هذا التقسيم ٦٣٥ - أنواع العقارات أولاً - العقارات بطبيعتها ٦٣٦ - ثانياً - العقار بالتخصيص ٦٣٧ - التقسيم الثالث للأشياء القيمي والمثلي ٦٣٨ - أهمية التفرقة بين المثلي والقيمي ٦٣٩ - التقسيم الرابع للأشياء: قابليتها أو عدم قابليتها للاستهلاك ٦٤٠ - الاستهلاك المادي والاستهلاك الحكمي ٦٤١ - أهمية هذا التقسيم

المبحث الرابع

محل الحق في الشريعة الإسلامية

المطلب الأول

الأعمال

(محل الحق الشخصي)

- ٦٤٢ - محل الحق الشخصي عمل أو امتناع عن عمل ٦٤٣ - ما يشترط في العمل محل الحق الشخصي

المطلب الثاني

الأشياء (محل الحق العيني)

- ٦٤٤ - الشيء والمال ٦٤٥ - تعريف المال ٦٤٦ - التعريف المختار للمال ٦٤٧ - ما يترتب على التعريف المختار للمال ٦٤٨ - تقسيمات المال ٦٤٩ - التقسيم الأول: متقوم وغير متقوم ٦٥٠ - ما يترتب على قسمة المال إلى متقوم وغير متقوم ٦٥١ - التقسيم الثاني: المثلي والقيمي ٦٥٢ - ما يترتب على قسمة المال إلى مثلي وقيمي ٦٥٣ - التقسيم الثالث: العقار والمنقول ٦٥٤ - ما يترتب على قسمة المال إلى عقار ومنقول ٦٥٥ - التقسيم الرابع: الأموال العامة والأموال الخاصة ٦٥٦ - ما يترتب على هذا التقسيم للأموال ٦٥٧ - تقسيمات أخرى للمال

٤٢٠ - ٤١٩

المطلب الثالث

شروط المحل في الحق العيني

٦٥٨ - القاعدة في شروط المحل في الشريعة الإسلامية ٩٥٩ - شرح هذه القاعدة وما يترتب عليه

٤٢٤ - ٤٢١

الفصل الثالث

مصادر الحق

في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية

المبحث الأول

مصادر الحق في القوانين الوضعية

٦٦٠ - تمهيد ٦٦١ - متى يكون القانون مصدراً مباشراً أو غير مباشر للحق
٦٦٢ - تعريف الواقعة القانونية التي هي مصدر للحق وأنواعها ٦٦٣ - أولاً
الواقعة الطبيعية ٦٦٤ - ثانياً - الواقعة الاختيارية ٦٦٥ - ثالثاً - الفعل المادي
بغض النظر عن قصد وإرادة فاعله ٦٦٦ - من أمثلة الفعل المادي وما
يترتب عليه ٦٦٧ - أولاً الفعل الضار ٦٦٨ - الفعل النافع (الإثراء بلا
سبب) ٦٦٩ - من تطبيقات نظرية الإثراء بلا سبب ٦٧٠ - العمل أو
التصرف القانوني

٤٢٨ - ٤٢٥

المبحث الثاني

مصادر الحق

في الشريعة الإسلامية

٦٧١ - تمهيد ٦٧٢ - متى تكون الشريعة مصدراً مباشراً أو غير مباشر للحق
٦٧٣ - تعريف الواقعة الشرعية وأنواعها ٦٧٤ - أولاً - الواقعة الطبيعية
٦٧٥ - ثانياً - الفعل المادي: الفعل الضار ٦٧٦ - من أمثلة الفعل المادي
٦٧٦ - مكرر - ثالثاً العمل أو التصرف القانوني (أي الشرعي) وأنواعه

٤٣٠ - ٤٢٩

الفصل الرابع

حماية الحق واستعماله في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية

المبحث الأول
حماية الحق واستعماله في القوانين الوضعية

٦٧٧ - تمهيد

٤٣٠ - ٤٣١

المطلب الأول

حماية الحق في القوانين الوضعية

٦٧٨ - الدعوى هي وسيلة الحماية ٦٧٩ - الدعوى المدنية والدعوى الجنائية

٤٣١ - ٤٣٤

المطلب الثاني

استعمال الحق

٦٨٠ - تمهيد ٦٨١ - نصّان في القانون المدني المصري بشأن التعسف في استعمال الحق ٦٨٢ - معيار التعسف في استعمال الحق ٦٨٣ - أولاً - قصد الإضرار بالغير ٦٨٤ - رجحان الضرر على المصلحة رجحاناً كبيراً ٦٨٥ - ثالثاً - عدم مشروعية المصلحة

٤٣٤ - ٤٣٥

المبحث الثاني

حماية الحق واستعماله في الشريعة الإسلامية

المطلب الأول

حماية الحق في الشريعة الإسلامية

٦٨٦ - تمهيد ٦٨٧ - الدعوى هي وسيلة حماية الحق ٦٨٨ - الدعوى المدنية والدعوى الجنائية

٤٣٦ - ٤٣٩

المطلب الثاني

التعسف في استعمال الحق في الشريعة الإسلامية

٦٨٩ - التعسف في استعمال الحق محظور ٦٩٠ - الدليل الأول على حظر التعسف في استعمال الحق ٦٩١ - الدليل الثاني: استعمال الحق مقيد بعدم الإضرار بالغير ٦٩٢ - معايير التعسف في استعمال الحق

٤٤٢ - ٤٣٩

الفصل الخامس

إثبات الحق في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية

المبحث الأول

إثبات الحق في القوانين الوضعية

٦٩٣ - تمهيد ٦٩٤ - محل الإثبات ٦٩٥ - القاعدة العامة في الإثبات
٦٩٦ - وسائل الإثبات ٦٩٧ - أولاً - الكتابة ٦٩٨ - ثانياً - الشهادة ٦٩٩ -
ثالثاً - الإقرار ٧٠٠ - رابعاً - القرائن ٧٠١ - اليمين

٤٤٩ - ٤٤٣

المبحث الثاني

إثبات الحق في الشريعة الإسلامية

٧٠٢ - تمهيد ٧٠٣ - وسائل إثبات الحق معينة في الشريعة الإسلامية
٧٠٤ - تعداد وسائل الإثبات ٧٠٥ - أولاً - الإقرار ٧٠٦ - ثانياً - الشهادة
٧٠٧ - ثالثاً - اليمين والتكول عنها ٧٠٨ - رابعاً - القرائن ٧٠٩ - خامساً -
القسامة ٧١٠ - سادساً - القيافة ٧١١ - سابعاً - علم القاضي ٧١٢ - ثامناً -
القرعة ٧١٣ - الكتابة كوسيلة من وسائل الإثبات ٧١٤ - أوجه الخلاف بين
وسائل الإثبات في الشريعة والقانون

٤٥٧ - ٤٥٠

الفصل السادس

انقضاء الحق في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية

المبحث الأول

انقضاء الحق في القوانين الوضعية

٧١٥ - تمهيد ٧١٦ - أولاً انقضاء الحقوق العينية ٧١٧ - أ - انقضاؤها
بهلاك الشيء ٧١٨ - ب - انقضاؤها بترك استعمالها ٧١٩ - ج - انقضاء
الحقوق العينية التبعية بانقضاء أصل الدين ٧٢٠ - ثانياً - انقضاء الحقوق
الشخصية - أ - بقاء المدين بأداء الحق عيناً ٧٢١ - ب - الأداء بالإجبار
عيناً أو بالتعويض ٧٢٢ - ج - الأداء بما يعدل الوفاء ٧٢٣ - د - انقضاء
الحق بالإبراء ٧٢٤ - انقضاء الحق الشخصي بإهمال المطالبة به ٧٢٥ -

انقضاء الحق في القانون اليمني ٧٢٦ - أولاً - انقضاء الحق بسبب حدوث
واقعة قانونية ٧٢٧ - انقضاء الحق بهلاك الشيء ٧٢٨ - انقضاء الحق بالوفاة
٧٢٩ - انقضاء الحق باتحاد الذمة ٧٣٠ - انقضاء الحق بالمساقطة ٧٣١ -
ثانياً - التصرف القانوني

٤٥٨ - ٤٦١

المبحث الثاني

انقضاء الحق في الشريعة الإسلامية

٧٣٢ - القاعدة العامة في انقضاء الحق ٧٣٣ - انقضاء الحقوق العينية
الأصلية ٧٣٤ - انقضاء الحقوق العينية التبعية ٧٣٥ - انقضاء الحقوق العينية
بمرور الزمن ٧٣٦ - انقضاء الحقوق الشخصية بالوفاء ٧٣٧ - وتنقضي
بالوفاء الجبري ٧٣٨ - وتنقضي بالأداء بما يعدل الوفاء الأصلي ٧٣٩ -
انقضاء الحق بالإبراء ٧٤٠ - انقضاء الحق الشخصي بمرور الزمن .